

الجمهورية الإسلامية الموريتانية



مشروع تعزيز الامن الغذائي والمائي في المنطقة العربية

بيروت ٧ - ٩ فبراير ٢٠١٦

التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة



دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

- ✓ يساهم بحوالي ١٤,٦ % في الناتج المحلي الخام؛
- ✓ يستوعب نسبة ٦٠ % من فرص التشغيل في الوسط الريفي؛
- ✓ يوفر ما يناهز 45 % من حاجيات البلد من الحبوب .

المقدرات الزراعية

تقدر ب ٥١٣,٠٠٠ هكتار قابلة للزراعة بمختلف الانماط الزراعية

- ١٣٥٠٠٠ هكتار للزراعة المروية
- ٤٠٠٠٠ هكتار للزراعة الفيضية
- حوالي ٢٥٠٠٠٠ هكتار من المساحات للزراعة المطرية
- ٦٠٠٠٠ هكتار للزراعة ما وراء السدود
- ١٦٠٠٠ هكتار للزراعات تحت النخيل
- و ١٢٠٠٠ هكتار لزراعة الخضروات و الفواكه في المنطقة الساحلية

الخطوط العريضة لاستراتيجية تنمية القطاع الزراعي افق ٢٠٢٥

الأهداف الإستراتيجية

الهدف العام:

العمل على تطوير الزراعة و جعلها أكثر إنتاجية و تنافسية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية (المياه والتربة) وذلك بوضع الية تنسيق بين قطاعي المياه والزراعة .

الأهداف الخاصة :

✓زيادة وحماية الإنتاج الزراعي بهدف الرفع من مستوى تغطية الحاجيات من الحبوب والمحاصيل الزراعية الأخرى في أفق ٢٠٢٥ سبيلا إلى ضمان الأمن الغذائي ؛

✓خلق و تشجيع الشراكة العمومية بين القطاعين العام و الخاص وخلق المزيد من فرص العمل .

ركائز استراتيجية تنمية القطاع

المبادئ الاستراتيجية

الاستثمار

مقاربة متكاملة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار كل مكونات القطاع.

تناسق كامل مع الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر و الاستراتيجية الوطنية لمحاربة انعدام الأمن الغذائي.

استراتيجية تخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية للبلد وتأخذ بعين الاعتبار مبادئ المساوات والتضامن.

مقاربة تشاركية يساهم فيها مختلف الفاعلين في كل الشعب الزراعية .

الاستثمار كمحرك أساسي لتطوير قطاع الزراعة.

المزارع في مركز معادلة تطوير القطاع الزراعي مع التركيز على النساء والشباب.

الفعالية بالنتائج و النجاعة في ترشيد استعمال الموارد واستدامة الإجراءات المتخذة.

1

1

2

2

3

3

4

4

5

5

6

6

7

7

ترتكز هذه

الاستراتيجية على

٧ اسس

التوجهات الاستراتيجية لتنمية القطاع الريفي

الأهداف المحددة

تطوير الزراعة التنافسية عبر تحسين الشعب النباتية ذات المردودية العالية.

الأهداف العامة

تطوير الشعب النباتية من أجل
الرفع من الإنتاج وتقوية القدرة
التنافسية.

ترقية قطاع الزراعة

إشراك و دعم المنظمات الاجتماعية المهنية و
البلديات.

دعم التنمية المحلية من أجل المرور
من الزراعة التقليدية إلى إنتاج
زراعي تنافسي.

التنمية المحلية

هيكلة و تكوين المنظمات الاجتماعية المهنية و
اعطائها المسؤولية في تسيير الموارد الطبيعية .

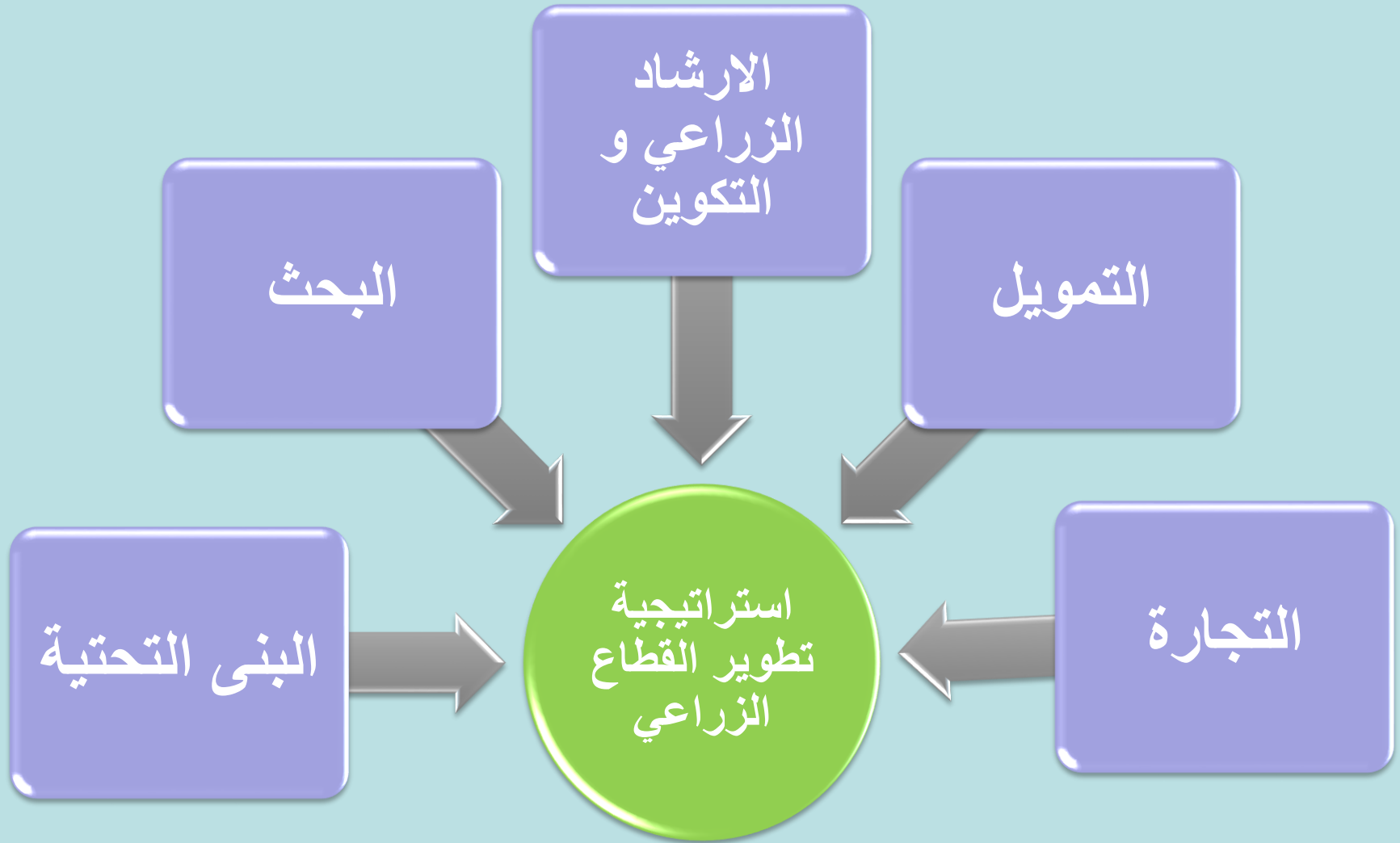
تدبير معقلن و تشاركي للموارد
الطبيعية من أجل تنمية مستدامة
للشعب الزراعية.

التدبير التشاركي
للموارد الطبيعية

تعزيز وتكميل الإطار القانوني و المؤسساتي
الحالي من أجل مواكبة فعالة ومستثمرة
لإستراتيجية تطوير القطاع الزراعي

الحكامة الجيدة وإشراك
الفاعلين.

ملاءمة الاطار القانوني و
المؤسساتي



الهدف هو وضع البنى التحتية الزراعية الملائمة وضع آلية للتكوين و الإرشاد و البحث الزراعي تمكن من إشراك مختلف الفاعلين وتأخذ بعين الاعتبار الإطار البيئي وكذا دعم الخدمات المتعلقة بالتخزين والحفظ والتصنيع والتسويق .

اهداف قطاع المياه والصرف الصحي :

١- تحسين معدل النفاذ إلى المياه الصالحة للشرب من خلال تعزيز قدرة الإنتاج والتوزيع وانجاز نقاط مياه جديدة ؛

٢- خفض تكلفة المياه من خلال التسيير الفعال والمتكامل والمستدام لمصادر المياه الجوفية، مع التركيز على متابعتها؛

٣- إنجاز نظام الصرف الصحي المنزلي والجماعي؛

٤- تعزيز قدرات القطاع من حيث الموارد البشرية.

المحاور الاستراتيجية لقطاع المياه والصرف الصحي:

المحور ١ : معرفة وتعبئة ومتابعة و حماية الموارد المائية

المحور ٢ : تحسين النفاذ إلى مياه الشرب

المحور ٣ : تحسين معدل النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي

المحور ٤ : الحكامة في القطاع

من اجل تحسين تسيير قطاع المياه في البلاد تم وضع خطة وطنية للتسيير المندمج للموارد المائية وفي هذا الإطار أنشأ:

- المجلس الوطني للمياه (CNE) ،
- اللجنة الدائمة للمجلس الوطني للمياه (CPCNE)
- اللجان الجهوية للمياه (CRE) في عدة ولايات
- إنشاء مديرية للهيدرولوجيا و السدود.

كمية الموارد المائية المتجددة ١١،٤ مليار م^٣ سنويا

- كمية الموارد المائية الجوفية تقدر ب ١٣ مليار م^٣
- كمية الموارد المائية السطحية تقدر ب ١١،١ مليار م^٣
- كمية الموارد المائية الجوفية المتجددة تقدر ب ٠،٣ مليار م^٣ سنويا

نسب استهلاك المياه

٨٨٠% في الزراعة

٩٠% للشرب

٣٠% في الصناعة

تداخل المهام بين الوزارتين

اذ تقوم وزارة الزراعة ب:

- انجاز السدود و الحواجز لتخفيف جريان السيول؛
- بناء و تدعيم الحواجز الرملية ؛
- تسوية مساحات الزراعة الفيضية قبل الغمر ؛
- بناء القنات للري
- تحسين انسيابية المياه على مستوى المجار الأساسية و تسهيل ري المزارع (شق و تنظيف المجار المائية و تأهيل النظام المائي في المناطق الفيضية)

التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة

التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة

- نظرا للعلاقة العضوية والترابط القوي بين القطاعين فان التنسيق يتم على جميع المستويات بينهما :
- لجان فنية مشتركة لبلورة الاستراتيجيات ،
 - لجان فنية مشتركة لإنجاز ومتابعة المشاريع،
 - ترابط الاستراتيجيات القطاعية للمياه والزراعة
 - تنسيق بين الإدارات المسؤولة عن المياه والسدود وأنظمة الري .
 - تنسيق برامج منظمة استثمار نهر السنغال لاستغلال مياه النهر



أشكركم و السلام عليكم